

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

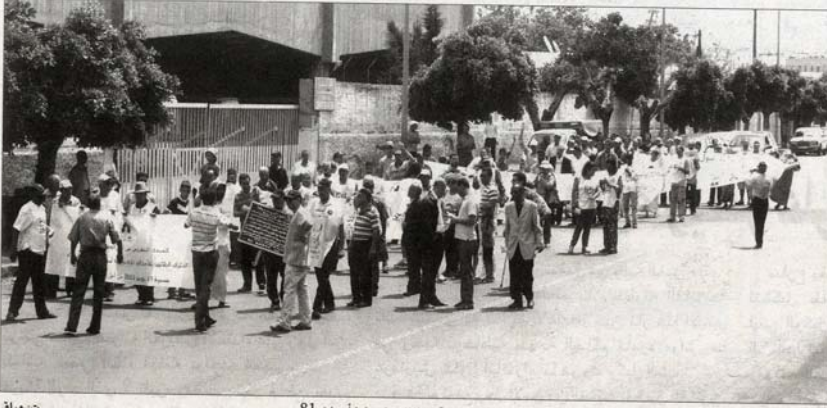
المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**20 Juin 2011**

**20 يونيو 2011**

## عائلات ضحايا أحداث 1981 تطالب بكشف الحقيقة وتحديد هويات رفات الموتى



مسيرة احتجاجية لعائلات ضحايا أحداث 81 ت- وراق

القبور، ويعد المراسيم مع العائلات إذك يمكن اعتبار الملف قد أغلق نهائياً. أما حالياً فلا نستطيع القول بإغلاق الملف. شهادات العديد من أسر وعائلات الضحايا ركزت على المطالبة بتحديد هويات رفات الموتى، وكذا تسليمهم شواهد الوفاة التي تعتبر ضرورية بالنسبة لدفاتر الحالة المدنية، إضافة إلى التعويضات المتعلقة بالسكن والأوضاع الاجتماعية المتردية، نفس عائلات الضحايا والمعتقلين السابقين سينظمون احتفالاً بيوم الإثنين في منزل أحد الضحايا بحي (لارميطاج)، فارق الحياة آنذاك بعدما تعرض لإطلاق رصاص عشوائي من قبل الجنود.

عبد الواحد الدرعي

فلا يزالون في عداد مجهولي المصير. «دون كشف هويات الرفات المستخرجة لا يمكن الحديث عن كشف للحقيقة...» يصرح سعيد مسرور رئيس جمعية 20 يونيو لضحايا أحداث 1981، مضيفاً كل ما لدينا هو 76 رفات لكننا نجهل لمن تعود بالضبط، وعليه يحق لكل عائلات ضحايا الأحداث السابقة أن تعتقد بوجود رفات مفقودها هناك أو تعتقد العكس، وهذه العائلات تعلق آمالها على نتائج التحليلات الجينية منذ خمس سنوات، وقد سبق لأحمد حرزني، أن أوضح أن احترام المعايير والأعراف الدولية في هذا الموضوع، يفرض عدم الحديث عن إغلاق نهائي للملف، إلا بعد إجراء المراسيم مع عائلات الضحايا، حيث يتم حالياً التفاوض مع مقاول يهيء

ثلاثون سنة مضت وما زالوا يطالبون بالحقيقة، أسر وعائلات ضحايا ومعتقلون سابقون بالدار البيضاء، أحيوا ظهر أمس الذكرى الثلاثين لأحداث 81، نفس المسار الذي قطعه جثث الموتى من بوابة ثكنة الوقاية المدنية حتى المقبرة خلفها، قطعه الأحياء أمس، أعضاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف وجمعية 20 يونيو، ومناضلون حقوقيون، حملوا صوراً للضحايا، ورددوا شعارات تطالب بـ «كشف الحقيقة الكاملة وتحديد هويات رفات الموتى».

كل البيضاويين الذين عاشوا الحدث يتذكرون تفاصيل هذا اليوم، قتلى وجرحى في الشوارع ومعتقلون، فوضى ورعب عمّت معظم الأحياء بلا استثناء، خاصة التجمعات الشعبية، تنظيمات المعارضة قدرت عدد القتلى بـ 600 شخص، الراحل إدريس البصري وزير الداخلية آنذاك، وصف في تصريحه الضحايا الذين سقطوا بـ «شهداء كوميرا»، وبأن عدد القتلى هو 66 فقط، نافية أن يكون بينهم من توفي بالرصاص الحي، أما هيئة الإنصاف والمصالحة فقد توصلت بعد تحرياتها، إلى أن عدد القتلى هو 114 شخصاً، فيما تؤكد السجلات الطبية أن العدد الإجمالي لضحايا الأحداث هو 142 حالة.

في اليومين المواليين لأحداث الدار البيضاء، تم دفن 77 جثة قي سرية تامة، داخل ثكنة الوقاية المدنية الحي المحمدي، وهي المقبرة التي كشفتها تحريات هيئة الإنصاف والمصالحة، استناداً إلى محاضر الشرطة وتقارير المنظمات الحقوقية وسجلات وزارة الصحة، هذه المقبرة الجماعية مازال المدفونون بها إلى اليوم غير محدد الهوية، رغم أنه أُعيد دفنهم في مقابر فردية غير بعيد عن المقبرة المكتشفة، بشواهد بيضاء لا تحمل أية أسماء أو تواريخ في انتظار نتائج التحليل الجينية (أ، دي، إن)، ليبقى الرقم الرسمي والمعلن عنه للقتلى حالياً هو 114 دفن منهم 76 قتيلاً بشكل جماعي، أما 38 شخصاً على الأقل